

The Standards of Origin and Branch in "Sharh Al-Tas'heel" by Ibn Malik

Sundus Othman Shehab Ahmed*, Enad Mikhilif Mehabash

Arabic Language Department, College of Education for Humanities, University of Anbar, Ramadi, Iraq

* son20h2020@uoanbar.edu.iq

KEYWORDS: Standards, Branch, Origin, Ibn Malik, Grammar.



<https://doi.org/10.51345/v34i2.700.g354>

ABSTRACT:

The grammarians set their rules by carefully observing the linguistic material that they extracted and available to them from the Holy Qur'an, and the words of the eloquent Arabs, as they began to classify the patterns and abstract them, and whenever they found similarities between the phenomena, they considered it a rule, and carried on it its counterparts from what was not heard of the Arabs or was not mentioned in the eloquent texts. As for the phenomena that were forbidden to them and they could not organize them into a rule, they considered them among the anecdotes that are preserved from the Arabs and cannot be measured against, and that includes fundamentalist standards pertaining to the grammatical origin and its branches with Ibn Malik. about it, so that the grammar lesson is in perfect harmony, and at steady and confident steps.

معايير الأصل والفرع عند ابن مالك في "شرح التسهيل"

سندس عثمان شهاب أحمد*، أ.م.د. عناد مخلف مهيش

قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، الرماحي، العراق

* son20h2020@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: معايير، الفرع، الأصل، ابن مالك، قواعد.

<https://doi.org/10.51345/v34i2.700.g354>

ملخص البحث:

وضع النحاة قواعدهم عن طريق الملاحظة الدقيقة للمادة اللغوية التي استقرؤوها والمتوافرة لديهم من القرآن الكريم، وكلام العرب الفصحاء، إذ أخذوا يصنفون الأنماط، ويجردونها، وكلما وجدوا تشابهاً بين الظواهر عدوها قاعدة، وحملوا عليه نظائره مما لم يسمع عن العرب أو لم يرد في النصوص الفصيحة، أما الظواهر التي امتنعت عليهم ولم يستطيعوا تنظيمها في قاعدة، فأنجم عدوها من النوادر التي تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ومن ذلك وضعهم معايير أصولية تخص الأصل النحوي وفروعه، ومن هؤلاء العلماء ابن مالك، إذ عمل جاهداً إلى استخلاص بعض مظاهر الأصل والفرع متبعاً في ذلك النحاة قبله، وكذلك بما فطن له واستخلصه بفكره الوقاد، وحكمة عقله التي تنتبه لكل صغيرة وكبيرة، فيمكن وضع نقاط عامة عنده لا يتعدها في إثبات هذه المعايير حتى لا يخرج عنها، ليكون الدرس النحوي عنده في نسق تام، وعلى خطى ثابتة وواثقة.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه على جميع ما أنعم به علينا، وأكرمان به، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه وسار على نهجه إلى يوم الدين، وبعد:

لا شك أن الدرس النحوي قام على أسس عدة اشتملت على الأصول النحوية، وعلى القواعد الكلية والفرعية، ومن ثم التطبيقات النحوية مستشعدين بكلام العرب شعراً ونثراً، وكان للقرآن الكريم النصيب الأكبر في ذلك، مع الملاحظة الدقيقة وتفحص المبصر في كلام العرب، كل ذلك جعل الدرس النحوي مفيداً أو مستمراً إلى يومنا هذا، ومن جانب آخر تنوع هذه الوسائل والمادة العلمية جعله درساً مهماً في فهم معاني العربية ودلالاتها ومقاصدها.

ومن هؤلاء العلماء ابن مالك العالم المتفنن لصناعة النحو تدريسا وتأليفاً، ولا أدل من ذلك على دليل سوى النظر في شراح كتبه كالألفية والتسهيل، وكان من دواعي كتابة هذا البحث هو الاطلاع على جانب مهم من جوانب عقلية ابن مالك الأصولية، وإبرازها بشكل يليق في مكانته بين العلماء، وكذلك فرصة كبيرة للاطلاع

على شرح التسهيل الذي ألّفه، والكشف عن جانب أصولي يتعلق بمسألة ضابطة لكثير من القواعد النحوية وهي مسألة ليست منغلقة أو مفتوحة على مصراعيها فاخترت المعايير حتى يكون التركيز في بحثها. وكان منهجي في كتابة البحث أن أقسمه إلى مقدمة ومن ثم مبحثين، الأول: معيار الكثرة والقلة، والآخر: الخفة والثقل، وقبلهما تمهيد ذكرت فيه تعريف الأصول وتعريف المعايير، وقد ذكرت في مقدمة كل مبحث مفهومهما حول عنوان البحث، ومن ثم خاتمة البحث والمصادر والمراجع.

أسأل الله تعالى أن أكون موفقة في اختيار الموضوع وكتابته على الوجه الذي ينبغي من كل بحث، وأن يجعله في ميزان حسناتي، والحمد لله كما ابتدأ البحث بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن والاه.

تعريف الأصل والفرع:

الأصل في اللغة: أسفل الشيء، جمعه أصول⁽¹⁾، والأصل: البداية، قال أبو هلال العسكري (ت بعد 400هـ): (وحقيقة أصل الشيء عندي ما بدئ منه، ومن ثم يقال: إن أصل الإنسان التراب، وأصل هذا الحائط حجر واحد؛ لأنه بدئ في بنيانه بالحجر والأجر)⁽²⁾.

ويأتي الأصل بمعنى البداية⁽³⁾، والأصل الحسب⁽⁴⁾، واستأصل الشيء: ثبت، والأصيل: الذي لا يفنى ولا يزول⁽⁵⁾، والأصيل العاقل⁽⁶⁾.

وتفصي أحرف الزيادة في مادة (أصل) إلى معان أخر، كالقطع، قال ابن منظور: (استأصل القوم: قطع أصلهم)⁽⁷⁾.

وهذه المعاني تدل على (الثبات)، وهي: أسفل الشيء وأساسه، والأصيل الذي لا يفنى ولا يزول، والعاقل الذي يكون رأيه راجحاً وثابتاً؛ لأنه يصدر عن رؤية وبصيرة، وعلى (البداية والمنطلق)، كما في قول أبي هلال العسكري وكما في معنى الحسب الذي يرجع إليه الإنسان في مفاخره، وعلى (الاستئصال والقع)، والمعنيان (الثبات والبداية) يقتربان من معنى الأصل في الاصطلاح.

والفرع في اللغة: أعلى الشيء، وجمعه فروع⁽⁸⁾، والفروع الصعود⁽⁹⁾، والفراع: المرتفع من الأرض⁽¹⁰⁾، ورجل أفرع: كثير الشعر⁽¹¹⁾، وفرع القوم شريفهم⁽¹²⁾، ويطلق الفرع على الأول من نتاج الإبل⁽¹³⁾.

والتفريع: التفريق، فرع بين القوم، أي: فرق⁽¹⁴⁾.

ويستخلص من ذلك معنى مشترك هو (العلو والارتفاع)، كما تدل عليه (فرع، وفروع، وفراع، فرع القوم). والمعنى الآخر (الكثرة) كما في (رجل أفرع)، وهذان المعنيان بعيدان عن معنى الفرع اصطلاحاً.

والأصل والفرع في اصطلاح النحاة يطلقان ويراد بهما: القاعدة الأصلية، والقاعدة الفرعية⁽¹⁵⁾، قال سيبويه (ت 180هـ)، في كلامه على همزة الاستفهام: (وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كمال جاز ذلك في هلا؛ وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره)⁽¹⁶⁾. فالقاعدة الأصلية في الاستفهام أن يكون بالهمزة، وهو ما عبر عنه سيبويه بأنه (الأصل)، والاستفهام بغير الهمزة يعدُّ فرعاً.

فالقاعدة الأصلية في الاستفهام أن يكون بالهمزة، وهو ما عبر عنه سيبويه بأنه (الأصل)، والاستفهام بغير الهمزة يعدُّ فرعاً.

وفي كل مبحث من المبحثين سنحدد مفاهيمه من التعاريف والحدود إن شاء الله، بحسب ما ذكره العلماء، ومن ثم ما وجدناه عند ابن مالك، وبهذا الضبط المحكم للمادة اللغوية يكون النحاة قد ارتقوا بهذه المادة إلى درجة الصناعة أو العلم المضبوط⁽¹⁷⁾.

مما يعني أن هذه الصناعة لم تقم، ولم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بعد الاتكاء على معايير تكون بمثابة المحددات الأساسية لها، ولا سيما أن كل نظرية كي تقوم لا بد أن تعتمد على عدد من الملاحظات ومحاولات تفسير الظواهر، ومن ثم الإتيان بظواهر جديدة عن طريق صياغة قواعد عامة⁽¹⁸⁾، وهذه المعايير ساعدت فيما يبدو على إطراح سمة التناقض من الدرس النحوي، فلم يلحظ أن الأصل قد ناقض أصلاً آخر، أو أن الفرع قد ناقض فرعاً آخر.

ومن هذه الأهمية انطلق البحث في تتبع المعايير التي اعتمدها ابن مالك في جعل هذا أصلاً وذاك فرعاً. إن المعايير عند ابن مالك كثيرة، تتعدى ما تمت دراسته في هذا البحث، لكن المنهج اقتضى أن تكون الدراسة على أشهر المعايير التي يمكن أن تمثل سمة بارزة، تكون في مجموعة كبيرة من نصوص الأصل والفرع، ومن ثم كانت المعايير هي الكثرة والقلّة، والخفة والثقل أبرزها.

المبحث الأول: معيار الكثرة والقلّة:

إنّ البحث في معيار (الكثرة والقلّة) مجابهة صعوبات حمة ناتجة عن غموض هذا المعيار وعدم تحديد مفهومه ومعامله، مما فتح الباب للخلاف في كثير من قضايا النحو المتصلة به.

فالنحاة القدماء اتكأوا على عرفية هذا المصطلح التي أفضت بهم إلى ترك التحديد العددي المراد من الكثير أو القليل أو غيرها من المصطلحات، الأمر الذي نفذ عن طريق بعض المحدثين للرد على القدماء وتحميلهم تبعة الفوضى والاضطراب الناجم من ترك تحديد مفهوم الكثرة والقلّة وأثرهما في القياس⁽¹⁹⁾.

ومسألة القياس على الكثير وعده معياراً في حمل الظواهر والمفردات والأنماط اللغوية بعضها على بعض مسألة ذات حضور عند النحاة الأوائل، ونقصد بالكثرة هنا هي الكثرة النسبية التي تعني أن يدل الأصل على كثرة في الاستعمال غير مطردة، ولكنها الأكثر موازنة والاستعمالات الأخرى للأصل نفسه، فهي ليست كالكثرة المطلقة التي لا يكاد الاعتراض عليها يطالها إلا بحرف أو حرفين، ولهذا فهي كثرة نسبية، ونميل إلى أن النحويين اعتمدوا أصل الكثرة النسبية في أعمالهم النحوية، ومن الأمثلة على الكثرة النسبية: أن يكون ترتيب الجملة الفعلية: فعل + فاعل + مفعول به، إن كان الفعل متعدياً، نجد أن كثيراً من المفاعيل تتقدم على الفاعل، لكن النحاة لم يقولوا بأن تقديم المفعول به على الفاعل أصل يقيد به، بل جعلوه فرعاً، وقد يجد بعض الباحثين أنه من الكثرة - أعني: تقديم المفعول به على الفاعل - ما يفوق كثيراً من قواعد الأصل عدداً من حيث الشواهد والأمثلة، وهذا هو المقصود بالكثرة النسبية، فنجد ابن مالك لم يكثر من استعمال لفظ (قليل) في شرحه، وهو أيضاً وإن صرح به، عده معتبراً ومحتجاً به، ومثال ذلك، قال ابن مالك: (ومن الحذف الجائز: الحذف بعد إذا المفاجأة، نحو: خرجت فإذا السبع، والحذف بعد إذا قليل، ولذا لم يرد في القرآن مبتدأ بعد (إذا) إلا وخبره ثابت غير محذوف⁽²⁰⁾، كقوله تعالى: ﴿فَالْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ (طه: 20) فالقلة هنا جعلت الفرع أن يأتي بعد إذا الفجائية مبتدأ لا بد من ثبوت خبره في القرآن الكريم على وجه الخصوص).

ونسوق مثلاً آخر على منهج ابن مالك في التعال مع معيار القلة، وهو قوله: (فمن ذلك المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية، نحو: زيد أضربه، وعمرو لا تصحبه، وبشر هل أتاك؟ لا تدخل عليه هذه الأفعال ولا غيرها من العوامل اللفظية، وقول من قال⁽²¹⁾:

وكوني بالمكامر ذكريني

قليل؛ لأن الخبر فيه جملة طلبية⁽²²⁾.

فيجوز عند ابن مالك أن يأتي خبر جملة طلبية، وإن كان ذلك قليل عنده، وهو مذهب جمهور النحويين، ومنهم: سيبويه⁽²³⁾، والرضي⁽²⁴⁾، وابن عقيل⁽²⁵⁾، وأبو حيان⁽²⁶⁾، وابن هشام⁽²⁷⁾ وغيرهم إلى صحة وقوع الخبر جملة طلبية، وقد ورد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلِيَشْهَدَا عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النور: 2)، وقد اختلف فيه: هل تأتي الخبر جملة طلبية أم لا؟

فذهب أبو البركات الأنباري⁽²⁸⁾، وبعض الكوفيين⁽²⁹⁾، ووافقه ابن يعيش⁽³⁰⁾، إلى امتناع كون الخبر جملة طلبية، وسبب المنع هو أن الخبر ما احتمل الصدق والكذب، والجملة الطلبية سواء كانت أمراً أو نهيّاً أم استفهاماً أو نحو ذلك لا تحتل أحدها.

ويترجح رأي الجمهور وهو جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً للأسباب الآتية:

1. كثرة ورود السماع الإخبار بالجملة الطلبية.
2. القياس على أن أصل الخبر الأفراد، وهو غير محتمل للصدق والكذب، نحو: أين زيد؟ ومتى القتال؟ وهذا ما أيد به ابن هشام هذا المذهب.
3. إجماع النحويين على أن الجملة الطلبية في نحو: أما زيد فاضربه، خبر عن المبتدأ. ومثال آخر، قول ابن مالك: (فلو كان الخبر منفيًا لم تجز اتصالها به؛ لأن أكثر النفي بما أوله لام، فكره دخول لام على لام، ثم جرى النفي على سنن واحد، فلم يؤكد بلام خبر منفي إلا في قليل من الكلام، كقول الشاعر⁽³¹⁾:

وأعلم إن تسليمًا وتركا *** لا متشابها ولا سواء⁽³²⁾

فجوز ابن مالك دخول اللام على إن وأن وإن كان قال بقلته، وإن عده بعض النحويين شاذًا⁽³³⁾. ومما جاء به ابن مالك في شرحه ما يخص معيار الكثرة والقلة أيضا في الظروف المكانية بقوله: (ومن المتصرف ما يكثر مجردة دون كثرة ظرفيته كأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل)⁽³⁴⁾، فهي ظروف متوسطة بين الكثرة والقلة، ويعني أن يقال في الظرفية كن أمامهم وقدامهم لا وراءهم ولا خلفهم ولا أسفل منهم، ويقال في غير الظرفية: أمامهم آمن من ورائهم، ويقال: هم خلف وأنت قدام. وكثير من النحاة أصل في معيار كثرة الاستعمال وقلته، ومنهم: السيوطي إذ أصل في (أشباهه) أن كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية وأورد على هذا الأصل أمثلة، منها⁽³⁵⁾:

1. التوسع في الظروف في التقديم والفصل لكثرتها في الاستعمال.
 2. حذف ياء المتلم عند الإضافة لكثرة الاستعمال.
 3. حذف حرف القسم الجار في قول العرب: (الله لأفعلن). قال سيبويه: (جاز حيث كثر في كلامهم حذفوه تخفيفا)⁽³⁶⁾.
 4. حذف لام الأمر عند الكوفيين؛ لكثرة الاستعمال، فأصل فعل الأمر عندهم باللام الجازمة، لكنها حذفت تخفيفا لكثرة الاستعمال، وعليه بنوا قولهم: يجزم فعل الأمر بلام مقدرة⁽³⁷⁾.
- وعندما يطلق النحويون مصطلح الأصل مرادا به الكثرة النسبية فإنهم غالبا يلحقون غير الأكثر بأصل آخر، كقولهم: الأصل في كلمة (غير) أن تكون صفة⁽³⁸⁾، كما تقول: (جاءني رجل غير زيد)، واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب، ويرى النحاة أن الأصل في (حتى) أن تكون جارة؛ لكثرة استعمالها كذلك⁽³⁹⁾، وتخرج (غير) في بعض استعمالاتها إلى الاستثناء كما في: (عاد الرجال غير زيد) فيلحقها النحاة بـ(إلا) فهنا

كثرة الاستعمال أعادة اللفظ إلى أصله ونبهت على فرعيته، (غير) ليس أصلاً في الاستثناء كما أن حتى ليست أصلاً في العطف.

ويصبح أصل الكثرة النسبية فرعاً لأصل آخر عندما يفارق أصله، وتحقيقاً لهذه الفرعية يقيده النحاة بشروط خاصة، إذ يشترطون في إعراب (حتى) حرف عطف أن يكون معطوفها بعض المعطوف عليه، وغاية في زيادة أو نقصان⁽⁴⁰⁾، كقول الشاعر⁽⁴¹⁾:

قهـرناكم حتى الكـمأة فإِنَّكم *** لتخشوننا حتى بنينا الأصاغرا

ومما سبق يمكن التنبيه على أن الانتقال من الأصل إلى الفرع في الأمثلة التي مر ذكرها أنها خرجت من أصل لآخر، ولم تبقى في نفس الأصل تدور متغيرة في لفظها لكنها محافظة على رتبته.

وهناك أصول قد تبني على الكثرة، لكن لها دلالة أخرى، كقول النحاة: الأصل في المفعول به التأخير، ثم يميزون تقدمه على الفعل أو الفاعل أو كليهما فهذا الأصل أصل قاعدة معياري؛ لأنه لم يخرج عن الأصل إلى أصل آخر، كما في خروج (غير) من الوصف إلى الاستثناء فشرط أصل الكثرة النسبية أن يخرج إلى أصل آخر⁽⁴²⁾.

ومن أصل الكثرة حديث النحاة عن الحذف؛ لكثرة الاستعمال كحذف الفعل في الاختصاص والتحذير والإغراء، وحذف لام الأمر من صيغة الطلب عند الكوفيين.

إن أغلب ما تستعمل الكثرة والقلة بوصفها علّة يعلل بها الحكم، فمن الألفاظ التي استعملها ابن مالك، التي تدل على الكثرة والقلة جعلها في ثلاثة مسائل:

1. مراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل في سبب إسكان الفعل المتصل بضمائر الرفع.
2. الحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل في محل المجرور وبعد حذف الجار.
3. الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل ما قلّه نظائره.

فقد استعمل لفظة (الأولى) التي ترتبط بفكرة الأولوية واستعملت هذه العلة كأحد ضوابط قياس الحمل وتعدية الأحكام بالنماذج الأصول عن طريق الشبه أو التناسب أو الكثرة والقلة...⁽⁴³⁾.

ولما كانت هذه العلة من أكثر العلل دوراً عند ابن مالك، اخترت بعض أمثلة الكثرة والقلة لدراستها، ويتقدمها مسألة:

1-مراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل في سبب إسكان الفعل المتصل بضمائر الرفع، وهي:

الفعل المسند إلى الضميرين (نا والتاء) لا يكون إلّا فعلاً ماضياً، نحو: فَعَلْنَا وفَعَلْتَ، والمسند إلى (النون) قد يكون ماضياً ومضارعاً وأمرًا، نحو: فَعَلْنِ، ونَفَعْنِ، وافْعَلْنِ، ويسكن آخر هذا الفعل المسند إلى هذه الضمائر،

واختلف في سبب هذا السكون وعلته⁽⁴⁴⁾، قال ابن مالك في بيان علّة هذا الإسكان: (فقال أكثرهم: سببه اجتناب توالي أربع حركات في شيئين هما: كشيء واحد؛ لأنّ الفاعل كجزء من الفعل، وهذا السبب إنّما هو في الماضي، ثم حمل المضارع عليه، وأما الأمر فاستصحب له ما كان يستحقه من سكون صحيح الآخر كان كاذبهين، أو معتلة كاخشين)⁽⁴⁵⁾، أي: علّة التسكين في الماضي لتوالي أربع متحركات، وعلّة التسكين في المضارع المحمول على الماضي، أي: فرع في تسكينه عن الماضي وهو الأصل، أما الأمر فهو باق على أصله؛ لأنّ الأصل في فعل الأمر ان يبنى على السكون فاستصحب حاله.

وقد ذهب إلى الأخذ بهذه العلة كثير من النحاة، كما أشار ابن مالك، ومنهم ابن السراج الذي اقتصر على ذكر العلة مع التاء، إذ قال: (فأما التاء التي هي اسم فيسكن لام الفعل لها، نحو: فعلت وصنعت، وإنّما أسكن لها لام الفعل؛ لأنّ ضمير الفاعل والفعل كالشيء الواحد، فلو لم يسكنوا لقالوا: ضربت، فجمعوا بين أربع متحركات، وهم يستثقلون ذلك)⁽⁴⁶⁾.

ومنهم ابن جني الذي ذهب إلى الأخذ بهذه العلة عند إسناد الفعل إلى هذه الضمائر الثلاثة، إذ قال: (ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع، نحو: ضربت، ودخلنا، وخرجتم، وقد كان يجتمع فيه أيضاً خمس متحركات، نحو: خرجتما، فالإسكان إذا أشد وجوباً)⁽⁴⁷⁾.

وقد ضعف ابن مالك علّة الإسكان هذه، إذ قال: (وهذا التعليل ضعيف من وجهين: أحدهما: أنّ التسكين عام، والعلّة قاصرة من أكثر الأفعال؛ لأنّ توالي الحركات إنّما كان يوجد في الصحيح من: فعل وفعل وانفعل وافتعل وفعل، لا في غيرها ومعلوم أن غيرها أكثر ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل، والثاني: أنّ توالي أربع حركات ليس مهملاً في كلامهم...)⁽⁴⁸⁾.

فدليل ابن مالك على تضعيفه لعلّة سكون آخر الفعل إذا أسند إلى (التاء والنون ونا) أنّ التسكين عام وهذه العلة قاصرة، والمقصود بالعلّة القاصرة هي التي لا تتجاوز محل النص لغیره؛ لكونها محل الحكم أو جزأه، أو وصفه الخاص به⁽⁴⁹⁾، فالعلّة هنا قاصرة لا تعم جميع أفراد الماضي المسند، إذ إنّ التوالي المذكور لا يوجد إلّا في الثلاثي الصحيح الذي تتوالى فيه ثلاث حركات، وهي غير ضارة لكثرتها في الكلام، وبعض الخماسي، نحو: انطلقت؛ لأنّه إذا بقي على حركاته لزم اجتماع أربع حركات، والكثير من الأفعال لا تشملها هذه العلة وقد وجد الحكم مع فقدها⁽⁵⁰⁾، فوجب مراعاة الأكثر فالأكثر الذي لا تتوالى فيه مقدم على الأقل الذي تتوالى فيه الحركات، كما في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي.

فالقياس إذاً يقتضي الأخذ بالحكم والدليل الذي استدلل به ابن مالك، إذ أنّ مراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل.

ولقد اختار ابن مالك في التعليل وجهاً آخر وهو إرادة الفرق بين الفاعل والمفعول مع (نا) الفاعلين إذ قال: (وإنما سببه تميز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمنا وأكرمنا، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما ل(نا) في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال)⁽⁵¹⁾.

والتعليل الذي اختاره ابن مالك اختاره قبله صاحب ترشيح العلل إذ قال: (فإن قيل: لم نسكن في (ضربنا) مع (النون العماد) وليس هو بمنزلة الجزء من الفعل؟ قيل: طردا للباب، وفرقاً بين ضمير الفاعل والمفعول؛ لأنَّ سكون ما قبل النون والألف في الماضي الصحيح اللام يدل على أنَّ الضمير للمفعول، وتقول (ضربنا) بسكون الباء في ضمير المفعول)⁽⁵²⁾، ويشهد لابن مالك إذا أسندنا تاء الفاعل إلى فعل الطلب، مثل: (استغفرت) فلاحظ أنه لم تتوال فيه أربع متحركات حتى نسكن ما قبل تاء الفعل، وإذا كان ابن مالك قد ذكر علة إسكان آخر الفعل الماضي المسند إلى (نا) فرقاً بين الفعل والمفعول، كذلك هي العلة نفسها في التاء للفرق بين تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة.

ولم يرتض أبو حيان هذه التعليلات من ابن مالك ووصفها بقوله: (وهذه التعليلات تسويد للورق، وتخص على العرب في موضوعات كلامها، وكان الأولى أن تضرب صفحا عن ذكر هذا كله)⁽⁵³⁾. وقد نقل السيوطي في كتابه مع الموامع⁽⁵⁴⁾ قول ابن مالك كله، ورأي أبي حيان السابق دون أن يعقب على رأي أحدهما.

وأرى أنَّ العلة التي ذكرها النحويون تشمل ضمناً إرادة الفرق بين الفاعل والمفعول؛ لأنَّ التسكين مع الفاعل فقط دون المفعول، وإرادة الفرق بين تاء الفاعل وتاء الإناث.

ومن وجه آخر أرى أنَّ أثرها في الجملة من حيث الإعراب كذلك له قيمة، فتاء الفاعل لها حمل من الإعراب فلها تأثير على ما تتصل به من أفعال، أما تاء التأنيث الساكنة فلا محل لها من الإعراب، وإنما جيء بها للتنبيه على المؤنث لا غير من حيث بيان المعنى، ويذكر بعدها الفاعل ظاهراً أم مضمراً.

2- الحمل على الكثير أولى من الجمل على القليل في محل الجرور وبعد حذف الجار:

من الثابت جواز تعدي الفعل اللازم بحرف الجر إلى (أن) و(أنَّ) المصدريتين إذا أمن اللبس بتأويل المصدر من (أن والفعل)، نحو: (عجبت من أنَّك ذاهب)، و(من أنَّ قام زيد) ويجوز حذف حرف الجر منهما، فيقال: (عجبت أنَّك ذاهب)، و(أنَّ قام زيد)، ولا يجوز حذفه من غيرهما، فلا يقال: (عجبت قعود عمرو)⁽⁵⁵⁾.

ويوضح هنا ابن مالك كثرة حذف حرف الجر المتعين من (أنَّ وأن) المصدريتين، وامتناع حذفه إن لم يكن متعيناً، إذ قال: (واطرده حذف حرف الجر مع (أنَّ وأن) إن تعين عند حذفه، نحو: عجبت أنَّ يبغض ناصح، وطمعت أنَّك تقبل، لو لم يتعين الحرف عند حذفه هل المراد رغبت في أن يكون، أو عن أن يكون، والمراد أن

متضادان معنى فيمتنع الحذف في مثل هذا⁽⁵⁶⁾، فقدم الامتناع أصل في المتعين حذف الجر منه؛ لأنّه يجوز فيه ما لم يجوز في غير المتعين.

يبين ابن مالك اطراد حذف حرف الجر المتعين مع أنّ وأن؛ وذلك تخفيفاً لطولهما بمتعلقهما، ويحترز من حذف حرف الجر غير المتعين، نحو: رغبت في أن نفعل⁽⁵⁷⁾، فإنّه لا يجوز حذف الجار للإلباس؛ ولأنّ الفعل يتعدى بحرفين مختلفين في المعنى⁽⁵⁸⁾، فمنع الحذف كما في المثال لإشكال المراد بعد الحذف هل هو على عنى (في) أو (عن)؛ لأنّ (رغب) يتعدى بكل منهما، ومعناها مختلف⁽⁵⁹⁾، وكثر حذف الجار مع أنّ وأنّ قياساً لاستطالتهما بصليتهما⁽⁶⁰⁾.

ثم يوضح ابن مالك الخلاف في محل (أنّ وأن) بعد الحذف إذ قال: (ومذهب الخليل والكسائي في (أنّ وأن) عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أهما في محل جر، ومذهب سيبويه والفرأ أهما في محل نصب وهو الأصح؛ لأنّ فاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل)⁽⁶¹⁾.

فالخلاف في المحل الإعرابي ل(أنّ وأن) بعد حذف الجار عند ابن مالك يتلخص في مذهبين، الأول: هو مذهب الخليل والكسائي في أنّهما في محل جر بعد حذف الجر المطرد حذفه، والثاني: مذهب سيبويه والفرأ أنّهما في محل نصب.

واختار ابن مالك المذهب الثاني وهو النصب؛ وذلك (حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه)⁽⁶²⁾، وهو عنده الأصح؛ لأنّ بقاء الجر بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، فالحمل على الكثير وهو النصب لوجود عامل النصب، أولى من الحمل على القليل، وهو بقاء الجر بعد حذف عامله، وهذا الدليل الذي استدل به ابن مالك، وهو (الحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل) دليل راجح يعضده القياس وتقويه.

ومن وجه آخر حذف الجر وإبقاء عمله وإبقاء عمله ضعيف، وإن ورد عن العرب. وقد أخذ على ابن مالك ما وقع فيه سهواً أو توهماً من جعل (الجر) هو مذهب الخليل والنصب هو مذهب سيبويه، أما الحمل على الكثير فهو الأصل، ولهذا أكثر الأفعال تأخذ (تعمل) النصب في الاسم بعد الفاعل، أما الجر فلا بدّ من وجود واسطة وهو حرف الجر، على الرغم من تقوية سيبويه له، ووردت بعض الشواهد عن العرب، كقول الشاعر⁽⁶³⁾:

إذا قيل: أي الناس شر قبيلة؟ *** أشارت كليب بالأكف الأصابع

أي: أشارت إلى كليب.

قال أبو حيان: (ففي كتاب سيبويه النص على الخليل أن موضعه نصب واتفق ابن مالك وصاحب البسيط⁽⁶⁴⁾ على أن مذهب الكسائي أنه جر وأن الفراء قال: هو في موضع نصب... ووهم ابن مالك وصاحب البسيط مذهب سيبويه أنه في موضع نصب كالفراء.

ولم يصرح سيبويه فيه بمذهب، إنما ذكر مذهب الخليل أنه في موضع نصب، ثم قال: لو قال إنسان إن (أن) في موضع جر، لكان قولاً قويا وله نظائر، نحو قولهم: لاه أبوك⁽⁶⁵⁾.

وأيضاً قال ابن عقيل في مأخذه عليه: (وحكاية المصنف عن الخليل أنه في موضع جر موافقة لحكاية صاحب البسيط عنه ذلك، والذي في كتاب سيبويه أن الخليل قال إنه في موضع نصب، ثم قال: ولو قال إنسان إنه في موضع جر لكان قولاً قويا، والأولى قول الخليل يعني كونه في موضع نصب)⁽⁶⁶⁾.

وبالرجوع إلى الكتاب نجد أن ما نقله ابن مالك عن الخليل (أنه جر)، عن قوله: جل ذكره: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمْتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُون﴾ (المؤمنون: 52)، فقال: (إنما هو على حذف اللام كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، وقال نظيرها: ﴿لَا يَلَافُ قُرَيْشٌ﴾ (قريش: 1)، لأنه إنما هو: (لذلك فليعبدوا)، فإن حذفت اللام من أن فهو نصب كما أنك لو حذفت اللام من (لإيلاف) كان نصبا، هذا قول الخليل... ثم قال: ولو قال إنسان: إن (أن) في موضع جر في هذه الأشياء ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار، لكان قولاً قويا وله نظائر، نحو قوله: لاه أبوك، والأولى قول الخليل، ويقوي ذلك قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (الحج: 18)؛ لأنهم لا يقدمون أن ويتدثرونها ويعملون فيها ما بعدها، إلا أنه يحتج الخليل بأن المعنى اللام⁽⁶⁷⁾

(فيظهر بهذا أن ما نقله ابن مالك تبعاً لابن العليج من أن الخليل يقول بالجر سهو)⁽⁶⁸⁾؛ (لأن المنصوص عليه في الكتاب عن الخليل أنه نصب وأما سيبويه فلم يصرح فيه بمذهبه)⁽⁶⁹⁾.

وما ذكره أبو حيان ونقله السيوطي من أن سيبويه لم يصرح فيه بمذهب فيه نظر؛ لأن ظاهر كلام سيبويه أنه يميز النصب والجر، ولا بد أن يقال إذن أن الرأي الأوجه هو رأي الخليل؛ لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمر⁽⁷⁰⁾.

3- الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلّت نظائره في المنادى المضاف إلى الياء:

إذا نودي المضاف للياء وليس قبلها ساكن فللعرب فيها أوجه ستة: فتح الياء (يا علامي)، وسكوها (يا غلامي)، وحذفها وبقاء الكسرة (يا غلام)، وقلبها ألفاً (يا غلاما)، وقلبها ألفاً وحذفها وإبقاء الفتحة (يا غلام) وبناء الكلمة على الضم بعد الحذف.

فمن فتح فعلى الأصل، ومن سكن خفف واكتفى بذلك، ومن حذف زاد الكلمة تخفيفاً، وهذا الموضع يحذف فيه التنوين، ومن قلب إنَّما أراد التخفيف أيضاً والبناء على الضم شاذ قليل⁽⁷¹⁾. وعلى هذا الوجه السادس قال ابن مالك: (وقد يستغني بنية إضافة المنادى إلى الياء ويجيء وكأنَّه غير مضاف، كما يفعل ذلك في غير النداء، أعني كون الاسم مضافاً في المعنى مفرداً في اللفظ ومن ورود المنادى المضاف إلى الياء مكتفياً بالنية قراءة بعض القراء ﴿رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ (يوسف: 23)، وأصله: يا رب فحذف الياء، ولذلك حسن حذف حرف النداء؛ لأنَّه لو حذف حرف النداء والإضافة غير منونة لكان مثل قولهم: (أفند مخنوق)⁽⁷²⁾، وهو قليل، بخلاف الاستغناء بنية الإضافة عن المضاف إليه فإنَّه كثير، والحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلَّت نظائره، وأيضاً لو كان غير منوي الإضافة لكان في الأصل صفة لأي، كما أنَّ (مخنوق) في الأصل صفة لأي، وأسماء الله تعالى لا يوصف بها أي فتعين كون الأصل: يا رب⁽⁷³⁾.

في هذه اللغة الخامسة وضح ابن مالك أنَّه قد يضم في النداء ما قبل ياء المتكلم المحذوفة، وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء، للعلم المراد منه⁽⁷⁴⁾، وحين لا لبس يحصل بالمنادى المفرد فيأتي الاسم المنادى وكأنَّه مضاف في المعنى، وهو مفرد خال من الإضافة في اللفظ.

ومثل ابن مالك لورود المنادى والمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة والاكتفاء فيه بنية الإضافة قراءة بعض القراء⁽⁷⁵⁾، قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (يوسف: 33)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ (الأنبياء: 112)، بضم الباء في (رب)، وحذف حرف النداء وليس هذا من نداء النكرة المقبل عليها بل هي من الوجوه الجائزة التي يبنى الاسم فيها على الضم بنية الإضافة، ولما قطع الاسم عن الإضافة لفظاً، وبقيت الإضافة في النية بني الاسم على الضم، والذي حسن حذف حرف النداء هو غلبة إضافة الاسم إلى ياء المتكلم؛ لوضوح المراد منه، وكذلك عدم اللبس إذ إنه لو حذف حرف النداء والإضافة منوية لم يلتبس الاسم بالمنادى المفرد، بخلاف لو حذف حرف النداء والإضافة غير منوية لالتبس الاسم بالمنادى المفرد.

ومثل ابن مالك لحذف حرف النداء من الاسم والإضافة فيه غير منوية بالمثل المعروف: افتد مخنوق، إذ حذف حرف النداء (يا) من النكرة (مخنوق)، وهو الذي كان نكرة قبل النداء ولما ورد النداء عليه صار معرفة من أجله، وحذف حرف النداء جائز في الأمثال كالشعر لكثرة استعمالها فصار المنادى النكرة كالمعرفة، لذلك حسن الحذف فيها⁽⁷⁶⁾.

وقد وافق ابن مالك سيبويه في هذا المذهب، إذ قال سيبويه في إضافة المنادى إلى ياء المتكلم وجواز حذفها: (اعلم أنَّ ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين؛ لأنَّها يدل على التنوين، ولأنَّه لا يكون كلاماً متى يكون في

الاسم، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً، فحذف وترك آخر الاسم جراً ليفصل بين الإضافة وغيرها، وصار حذفها لكثرة النداء في كلامهم إذ استغنوا بالكسرة عن الياء، ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء، ولم يكن لبس في كلامهم لحذفها، وكانت الياء حقيقة بذلك لما ذكرت لك، إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالاً في النداء، وذلك قولك: يا قوم لا بأس عليكم، وقال الله -جل ثناؤه-: ﴿لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهَ بِهِ عِبَادَهُ يَا عِبَادِ فَاتَّقُوا﴾ (الزمر: 16)، وبعض العرب يقول: يا رب أغفر لي، ويا قوم لا تفعلوا⁽⁷⁷⁾، وعلق الشنتمري على قول سيبويه السابق بقوله: (اعتمد سيبويه في إسقاط الياء من المنادى بدل من التنوين؛ لأن الاسم مضاف إليها، وأنها لا معنى لها ولا تقوم بنفسها إلا أن توصل بالمضاف، كما أن التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون في الاسم، وتتمام هذا الاعتلال أن يقال: وأن الياء إذا حذفت دلت الكسرة عليها، والدليل على هذا أنا لو قلنا: يا علامنا لم تجز حذفنا، وذكر أن العرب تقول: يا رب ويا قوم، على تقدير: يا أيها الرب ويا أيها القوم، وإن كانوا يريدون: يا رب ويا قوم، وإنما يفعلون هذا في الأسماء التي الغالب عليها الإضافة، فإذا لم يضيفوها إلى ظاهر أو إلى غير المتكلم علم أنه مضاف إلى المتكلم، والمتكلم أولى بذلك؛ لأن اسمه هو الياء فحذف⁽⁷⁸⁾.

وأما عن جواز حذف النداء من النكرة، فقال: (وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر... وقال في مثل (افتد مخنوق)، و(أصبح ليل)⁽⁷⁹⁾، و(أطرق كرا)⁽⁸⁰⁾، وليس هذا بكثير ولا بقوي⁽⁸¹⁾، فمثل سيبويه بهذه الكلمات على حذف حرف النداء منها وهي أسماء تكررت قبل النداء ولا يتعرف ذلك إلا بحرف النداء، وإنما أطرده حذفه في المعارف، ولا شك أن سيبويه يقصد بالنكرة هنا ما كان نكرة قبل النداء، فصار معرفة بعده⁽⁸²⁾. وقد ذكر ابن مالك أن حذف حرف النداء والإضافة غير منوية، كقول: افتد مخنوق، قليل في كلام، وهو بخلاف الاستغناء بنية الإضافة عن المضاف إليه؛ لأنه كثير، لذلك وجب الحمل على الكثير؛ لأن القياس يقتضي الحمل على ما كثرت نظائره.

والدليل الذي استدلل به ابن مالك هنا أن الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره، يرجح الاستغناء بنية الإضافة عن المضاف إليه لكثرة نظائره في الكلام، وهو أولى بالترجيح والحمل عليه، من الحمل على ما حذف منه حرف النداء والإضافة غير منوية؛ لقلة نظائره... وأكد ابن مالك كلامه بعلّة أخرى وهي أنه لو لم يكن كذلك لكان الاسم صفة لأي، وأسماء الله، مع ملازمتها للتعريف، لا توصف بأي لنفي الإيحاء فيها بالتعدد، فهي أسماء خاصة بالله تعالى وحده، لذلك يتعين القول في كلمة (رب): أن الأصل فيها (يا رب) بنية الإضافة إلى (ياء المتكلم)، وهو بخلاف كلمة (مخنوق)؛ لأن الإضافة فيها غير منوية، لذلك يرى ابن مالك أن (مخنوق) صفة لأي في المعنى إذ إن نداء النكرة المقصودة في الأصل كنداء المعارف بآل، فكلاهما صفة (لأي)، إلا أن المعارف يكون صفة لأي معنى فقط، إذ فقدت التعريف بآل والإضافة والعلمية، وأخذت

التعريف معنى من أسلوب النداء، فقد ورد هذا عند سيبويه إذ قال: (وزعم الخليل - رحمه الله - أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلوا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: يا رجل، ويا فاسق، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام...) (83)، وعلى هذا بنى ابن مالك حكمه حين قال: (وأيضاً لو كان غير منوي الإضافة لكان في الأصل صفة لأي، كما أن (مخنوق) في الأصل صفة لأي وأسماء الله تعالى لا يوصف بها، أي: فتعين كون الأصل: يا رب) (84).

المبحث الثاني: الخفة والثقل:

مفهوم الخفة والثقل وتعريفه:

اتضح من خلال المعاجم إن الخفة تعرف بأنها نقبض الثقل والعكس، أي: أنها لا يوجد تعريف لأيهما جامع مانع، فهل يوجد تعريف لهما على المستوى الخاص؟
إن عدم تعريفهما انتقل إلى علم اللغة بكل مستوياته فلم نجد هذا التعريف المانع الجامع، وإنما وجدنا توصيف للظاهرة، يقول الأستاذ محمد العياش: (لا حد للثقل إذا اعتبرنا العنصر الثقيل على حدة، ولا حد للخفة إذا اعتبرنا العنصر الخفيف على حدة، ولكن الخفة نسبية تقال بالثقل، والثقل نسبي يقاس بالخفة ومتى عرفنا ما بينهما من النسبة، وأن الثقل ضعف الخفيف، والخفيف نصف الثقيل صارت لها حدود محددة ومقادير مقدرة) (85).

إن هذا يؤكد أن الثقل والخفة عنصران كوجهي العملة الواحدة، لا غناء أحدهما عن الآخر، ولهذا فقياس كل واحد منهما لا بد أن يكون في مقابل الآخر ووجوده، فلا وجود لأحدهما في غياب الآخر.
للخفة والثقل انتشار واسع في المصنفات النحوية والصرفية عند القدماء، فكثيراً ما علل النحاة المسائل بأنها خفيفة، أو ثقيلة، أو حذفت لثقلها أو غير ذلك، ومع سعة الانتشار هذه فإنها لم تصل إلى ما وصلت إليه الكثرة والقلة، من محاولات بعض القدماء الوقوف على مفهومها وتبسيط الضوء على جوانب منها كالتحديد العددي وغيره.

فقد نجد النحوي مثلاً يوجه مسائل النحو على وفق الخفة والثقل ويبنى على ذلك أحكاماً، مما يدل على شدة العناية بهذين المصطلحين لديهم.

ومن هنا نلاحظ عدم تحديد مفهوم الخفة والثقل أو محاولة الوقوف على بعض جوانبها كما هو الحال مع الكثرة والقلّة، ومن ثم فإنّ الناظر في هذه المدونات لا يجد أحكاماً جاهزة، بل يحاول أن يلتمس من هنا وهناك ليكون مفهومهما واضحاً يدل منه إلى دراسة هذين المصطلحين بوصفهما معياراً محدداً للأصل والفرع.

بيان الخفة والثقل وعلاقتهما بالأصل والفرع:

عزا الزجاجي ثقل الأفعال وخفة الأسماء إلى استغناء الأسماء بعضها ببعض عن الأفعال، أو أنّ الاسم إذا ذكر دلّ على مسمى تحته ولا يطول فكر السامع فيه، والفعل يعكس ذلك إذا ذكر لم يكن بد من التفكير بالفاعل⁽⁸⁶⁾، ثم ذكر أقوالاً أخرى، منها: أنّ خفة الاسم ناتجة من أنّه لا يدلّ إلاّ على المسمى تحته، وثقل الفعل بسبب دلالة على الفاعل والمفعول وغيرهما من المفاعيل والحال والظروف.

ومنها: أنّ الأسماء جوامد لا تتصرف، والأفعال تتصرف فهي أثقل⁽⁸⁷⁾، ولا شك أنّ ما ذكره الزجاجي يدلّ على أنّ الخفة والثقل ارتبطا عند النحاة باعتبارين، أحدهما: اللفظي، والآخر: الدلالي، فخفة الاسم وثقل الفعل بسبب الدلالة على المسمى أو حصر الدلالة على المسمى الذي تحت الاسم وعدم حصرها في دلالة الفعل على الفاعل والمفعول وغيرهما.

وأما الاعتبار اللفظي فيتمثل بالجمود والتصرف بالنسبة للأسماء والأفعال.

وعرف الرماني التخفيف بأنّه: (تسهيل ما يثقل على اللسان أو في الطباع)⁽⁸⁸⁾، وهذا التعريف صريح في أنّ الاعتبار في الخفة هو اللفظ، دون الإشارة إلى الدلالة، وهذا ما سار عليه النحاة بعد الرماني، إذ يلحظ ذلك في أكثر تعليلاتهم التي نسبوها إلى الخفة أو الثقل⁽⁸⁹⁾.

والتخفيف بوصفه مؤثراً مهماً في ظاهرة التعليل النحوي، أو هو التعليل الذي جاء لسوغ ما خرج عن النظام الذي رسمه النحاة، ومن قواعد الصوغ العربي وقوانين التركيب المعيارية⁽⁹⁰⁾، يستلزم تخلص التركيب من الألفاظ التي تستفاد دلالتها من الموقف اللغوي، فالسياق يمكن أن يغني في باب التخفيف عن بعض أجزاء التركيب التي توصف بأنّها ثقيلة، فينزع المتكلم إلى حذفها دون تأثير في الدلالة.

وكذلك فإنّ الخفة والثقل تنزعان عن بنية الكلمة نفسها، دون توسل أثر خارجي لهذا التغير، فمدارها الصوامت والمصوتات من بحث في مخارجهما، أو في ما يؤدي إليه تجاورها من تحولات⁽⁹¹⁾.

وهذا لم يوجد في الكثرة والقلّة الخاضعتين لاعتبارات الاستعمال، والعينة المستقرأة من كلام العرب، وغير ذلك مما يخرج عن اللفظ وما يتألف منه من صوامت ومصوتات.

وهنا أود التنبيه على أمرين: أحدهما: إنَّ الثقل في الفعل ينتقل معه، ويدور معه وهو مظهر كذلك من مظاهر الثقل، والآخر: إنَّ كثرة الاستعمال وقلته عائد إلى مسائل تطبيقية تركيبية عائدة من ضم اللفظة إلى أخرى حتى تكون جملة يحسن السكوت عليها.

أم الخفة والثقل فأغلبه عائد إلى الكلمة ذاتها، فهي أن تكون خفيفة دائماً أو ثقيلة دائماً، إلّا أن يطرأ على الكلمة شيء ينقلها من الخفة إلى الثقل كما في الممنوع من الصرف، أو العكس كما في الفعل المضارع وإعرابه. إنَّ أول من قال بهذا سيبويه، حين نص في كتابه على الثقل في الكلام مفصلاً ذلك بقوله: (اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء)⁽⁹²⁾.

فما المقصود بقوله: إنَّ بعض الكلام أثقل من بعض؟

يقول الشنتمري: (أعلم أن سيبويه قدّم هذه المقدمة ليرى خفة الأسماء المتصرفة، وإنَّ الصرف فيها هو الأول، وأنَّ المانع من الصرف علل دخلت عليه فرعية فبدأ فدّل على أنَّ الفعل أثقل من الاسم في الأصل...)⁽⁹³⁾. ولو ذهبنا إلى الموازنة بين الاسم والفعل من جانب أنَّ كلاهما له معناه الخاص به في نفسه⁽⁹⁴⁾، لانتفى القول بقضية الصرف، فكما أنَّ للاسم حالات يتصرف فيها منتقلاً بين الرفع والنصب والجر⁽⁹⁵⁾، كذلك الفعل فالتصرف فيه (اختلاف الأبنية للأزمنة، نحو: قام، يقوم، قم)⁽⁹⁶⁾، بل العكس أنَّ التصرف (لا يصح وجوده في الاسم والحرف؛ لأنَّ الفعل هو الذي وضع على أن تكون أبنيته دالة على زمان معناه دونهما، فلم يصح وجوده إلّا فيه لا فيهما)⁽⁹⁷⁾.

وبذلك يكون التصرف في الاسم معادلاً للتصرف في الفعل إن لم نقل أنَّ الفعل أرجح منه، ثم إنَّ دخول الحركات الثلاث (الرفع والنصب والجر) لها ما يناظرها في الفعل الضم والفتح والجزم بصرف النظر عن حالة الفعل التصريفية على أنَّ ثمة فرق هنا بين حرف الاسم وحرف الفعل، فكما أشرت سابقاً أنَّ حرف الفعل يكون في بنية الكلمة ودلالته ذاتية سواء أكان منفصلاً أم مركباً في جملة إلّا قليلاً، أما الاسم فحرفه لا يكون إلّا مركباً وبعوامل.

(ومن المعلوم أنَّ الفعل يدل على الحدث والزمان، والاسم لا دلالة له على ذلك واختلافهما حداً يمنع اتحادهما قصداً)⁽⁹⁸⁾، وهي دلالة بالتضمن لا بالمطابقة⁽⁹⁹⁾.

وهذا يضع حداً بين الأسماء والأفعال، (وكما تراعى مقاصد الأفعال يجب أن تراعى أوضاع الأسماء من قصد الأشعار بالإنصاف بالمعنى من غير تعرض لزمان حصوله أو لتقصية شيء بعد شيء كما في قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ

وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ (التوبة: 112)، ألا ترى أنَّ المقصود مدح المتصف بذلك من غير تعرضٍ لزمانٍ من الأزمنة الثلاثة⁽¹⁰⁰⁾.

أي أنَّ اقتران الفعل بالحركة مع الزمن هما العاملان المؤثرات في وجود الثقل في الفعل، فإذا قلنا على سبيل المثال: قام محمد، علم لدى السامع أنَّ القائم بفعل القيام شخص محدد المعالم مفرد، تحرك من نقطة معينة ابتداءً وانتهى عند نقطة أخرى، وهذا التحرك استغرق مدة معينة لإنجاز هذا الفعل ثم انتهت الحركة (ال) وصوله النقطة الأخرى، وتوقفت الحركة والشخص.

وهذا ما يفسر لنا أنَّ أصل البناء في الأفعال السكون، فلما اجتمعت الحركة مع الزمن في الفعل، والشخص ثابت ومعلوم لدى كل من المتكلم والسامع، كان الاسم هو الأولى بالخفة، إذ من اليسير بعد ذلك أن يؤمر الشخص بفعل آخر كالقعود فيحدث هذا الفعل بهيئة أخرى فنقول: قعد محمد، أو نظر محمد... إلى غير ذلك.

وهنا طرأت الزيادة في الفعل إذ تكرر عدة مرات، في حين بقي الشخص واحداً لم يتكرر (ومعلوم أنَّ الشيء من غير زيادة هو الأول في الترتيب وهو في المقدمة)⁽¹⁰¹⁾، وعلى هذا يكون تعليل سيبويه قائماً على ثبات الاسم وتكرار الفعل والتكرار في الكلام من جهة الفعل ثقيل ولهذا قال: (إن بعض الكلام أثقل من بعض). أما ابن مالك في شرح التسهيل فينبه على علّة الخفة والثقل فنجدّه يقول: (ونبهت بقولي: (وتنمض الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو) على أنَّ نحو: منية لا يجوز ضم عينه، ونحو: ذروة لا يجوز كسر عينه، بل يقتصر فيهما على التسكين أو الفتح تحييراً؛ لأنّ الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو مستقلان، لا سيما إذا كانت الياء والواو لامين م وجدان مندوحة عن ذلك، فلو كانت لام المكسور الفاء ياءً كلحية، ففي كسر عينه خلاف، فمن البصريين من منعه لاستئصال الياء بعد كسرتين، ومنهم من أجازها)⁽¹⁰²⁾.

وأيضاً جاء في شرحه أنَّ الجمع أثقل من المفرد، وذلك من خلال ذكره منع الفراء فعلاً مطلقاً، واحتج بأنّ فعلاً يتضمن فعلاً، وفعل وزن أهمل إلا فيما ندر كإبل وبلز، وقال: إن سيبويه لم يثبت منه إلا إبلاً، وما استثقل في الأفراد حتى كاد يكون هملاً حقيقاً بأن يهمل ما يتضمنه من أمثلة الجموع؛ لأنّ الجمع أثقل من المفرد، والجواب من أربعة أوجه⁽¹⁰³⁾:

أحدها: إنَّ المفرد وإن كان أخف من الجمع قد يستثقل فيه ما يستثقل في الجمع؛ لأنه معرض لأن يتصرف به يثنيه وجمع ونسب، وإذا كان على هيئة مستثقلة يضاعف استثقالها بتعرض ما هي فيه إلى استعمالات متعددة، بخلاف الجمع فإنَّ ذلك فيه مأمون.

الثاني: إنَّ فعلاً أخف من فعل، فمقتضى الدليل أن تكون أمثلة فعل أكثر من أمثلة فعل، إلا أنَّ الاستعمال اتفق وقوعه بخلاف ذلك، فأني أتصرف أفضى إلى ما هو أحق بكثرة الاستعمال، فلا ينبغي أن يجنب، بل

يجوز أن يؤثر جبرا لما فات من كثرة الاستعمال، ويؤيد هذا أنهم لا يكادون يسكنون عين إبل، بخلاف فعل فإنه يسكن كثيرا.

الثالث: إنَّ فعَّلات يتضمَّن فعلاً وهو من أمثلة الجمع، وفعَّلات يتضمَّن فعلاً وليس من أمثلة الجمع، وفعَّلات لا يشبه جمع الجمع، بخلاف فعَّلات فإنه يشبه جمع الجمع، والأصل في جمع الجمع الامتناع، فما لا يشبهه أحق بالجواز مما يشبهه.

الرابع: إنَّ فعَّلات قد استعمله العرب جمعاً لفعله كنعمة ونعمات، وقد أشار سيبويه إلى أن العرب لم تحتب استعماله كما لم تحتب استعمال فعَّلات، وقد رجح بعض العرب فعَّلات على فعَّلات إذ قال في جمع جروة: جروات، فاستسهل النطق بكسر عين فعَّلات فيما لا مه واو، ولم يستهل النطق بضم عين فعَّلات فيما لا مه ياء، فبان بما ذكرته أن فعَّلات في جمع فعلة كففعلات في جمع فعلة، أو أحق منه بالجواز. وكذلك نلاحظ أن ابن مالك في حديثه عن الحركة بأنها أخف من الحرف في غير الجزم، يقول: (والإعراب بالحركة والسكون أصل، وينوب عنهما الحرف والحذف، فارع بضمة، وانصب بفتحة، وجر بكسرة، واجزم بسكون، إلّا في موضع النيابة)⁽¹⁰⁴⁾.

وعني أن إعراب غير المجزوم بحركة أصل لإعرابه بحرف، وإعراب المجزوم بسكون أصل لإعرابه بحذف، والدليل على أن الحركة أصل للحرف أنّها لا يصار إلى غيرها إلّا عند تعذرها، ولذلك اشترك الاسم والفعل في الرفع بضمة، والنصب بفتحة، ولم يشتركا في الإعراب بحرف، وإنّما كانت أصالة الإعراب في غير الجزم للحركة؛ لأنّها أخف من الحرف وأبين، أما رجحانها في الخفة فظاهر، وأما كونها أبين فلاّ أنّها لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة لسقوطها وإدراك مفهوم الكلمة بدونها، بخلاف الحرف فإن سقوطه في الغالب محل بمفهوم الكلمة، ولذلك اختلف في المعرب بحرف هل هو قائم مقام الحركة، أو الحركة مقدرة فيه أو فيما قبله؟ وإنّما كان السكون في الجزم أصلاً؛ لأنّ بنية الفعل لا تنقص به، بخلاف حذف آخره، ولذلك قد يستغنى عن حذفه بتقديره ظاهر الحركة قبل الجزم كالم يأتيك⁽¹⁰⁵⁾.

وفي باب تخصيص العلل يقول ابن جني: (... ألا ترى أنّهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحيدها قالوا: إنّ علة شدّ ومدّ ونحو ذلك في الإدغام إنّما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد... وإذا عورضوا بنحو: طلل ومدد فقليل لهم: هذا على وزن الفعل قالوا هو كذلك إلّا أنّ الفتحة خفيفة ولم يظهر في الفعل، نحو: فص ونص لثقله)⁽¹⁰⁶⁾.

فالجواب عن هذا: إنّ عدم ظهور التصنيف في الفعل ليس أمراً ثابتاً فإذا ما اتصل به أحد ضمائر الرفع أو دخل عليه جازم فك إدغامه وظهر التضعيف⁽¹⁰⁷⁾.

قال تعالى: ﴿رَسُولًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (النساء: 165)، وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَقْصَصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (يوسف: 5)، وهذا ما ينفي الموازنة القائمة بين الاسم والفعل من هذا الجانب. وَعَلَّلَ ابْنُ الْخَبَّازِ الْأَسْمَ بِ(دلالتة على المسمى المجرد من غير صميم)⁽¹⁰⁸⁾، وثقل الفعل ب(كثرة مقتضياته من فاعل ومصدر ومفعول به وظرفي ومكان وعلة وحال)⁽¹⁰⁹⁾.

أما ابن مالك فقد وضح طريقته في توظيف العلل النحوية في اختياره، وفيما يخص معيار الخفة والثقل فقد ذكر ابن مالك في شرحه علة اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل، إذ يقول في تعليل هذا الاختصاص: (لما كان الاسم في الإعراب أصلاً للفعل كانت عوامله أصلاً لعوامله، فقبل رافع الاسم وناصبه أن يفرغ عليهما؛ لاستقلالهما بالعمل، وعدم تعلقهما بعامل آخر، بخلاف عامل الجر، فإنه غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف، وربما اختير النصب، فشارك المضارع الاسم في الرفع والنصب؛ لقوة عامليهما بالاستقلال، وإمكان التفرغ عليهما، وضعف عامل الجر لعدم استقلاله عن تفرغ غيره عليه، فانفرد به الاسم، وجعل جزم الفعل عوضاً مما فاته من المشاركة في الجر، فانفرد به ليكون لكل واحد من صنفين المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل، وذلك أن الجزم راجع باستغناء عامله عن تعلق بغيره، والجر راجع بكونه ثبوتياً، بخلاف الجزم، فإنه بحذف حركة أو حرف، فتعادلا بذلك)⁽¹¹⁰⁾.

وقد نقل أصحاب الشروح هذا التعليل، فمنهم من رده كأبي حيان، ومنهم من استحسنته كناظر الجيش، ومنهم من سكت عنه كالمراد الذي أدخله في شرحه، ولم يصرح بأنه قول ابن مالك، فأخذ عنه الدماميني معتقداً بأنه من تعليلاته⁽¹¹¹⁾.

خاتمة البحث:

يعد الأصل والفرع من الموضوعات التي استأثرت بالدراسة عند ابن مالك، وكان لا بد من وضع بعض المعايير حتى لا ينفتح الموضوع أكثر مما هو مقرر، ووضع بعض المعايير التي يمكن جعلها مرجحاً لا يمكن أن يتعدها إلى غيرها من الأمور ف:

1. الكثرة والقلة كانت معياراً مهماً في بيان الأصل وما ينحاز به عن الفرع، وهذا الأصل وما ينحاز عن الفرع، وهذا الأصل لا بد من كونه كثيراً مستعملاً في كلام العرب، لكن لم يكن بيانه مرجع اتفاق بين النحاة، لذا حاول ابن مالك التقريب بين آراء النحاة، وبيات وجهات نظرهم، لذا نجده في كثير من المسائل يحكم بالكثير، وبعضها بالقليل مع بيان الحجة والشواهد.

2. أما في الخفة والقلة كذلك نجد المرجع عنده واحداً، على الرغم من عدم وجود تعريفاً جامعاً وشاملاً لهما، لكن مفهومهما قائمين في عقل النحاة، وهذا هو المهم، ونجد أن ابن مالك كثيراً من النحاة يفرد الخفة إلى الأسماء بوجه عام، والثقل إلى الأفعال والحروف، وهذا أحد التعديلات التي يعتلّون بها في بيان المبني والمعرب، وما تُثقل من الأسماء فهو قريب من الأفعال أو الحروف بأوجه كثيرة كالمشابهة وغيرها، وكذلك في كثير من الأحكام النحوية، فالخلفة أصل يعتد به، أما الثقل فهو يأتي ثانياً وفعراً، فهما تفسيران كثيراً من الظواهر النحوية.

وبعد: فالحمد لله رب العالمين على ما أنعم به علينا، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن اتبعهم إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع:

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، ط 1 مكتبة الخانجي بالقاهرة - مصر 1418هـ - 1998م.
2. أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، 1957م.
3. الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت 356هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، و. إبراهيم السعافين، وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط 1، 2002م.
4. الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي (ت 412هـ)، ضبط وتصحيح: أحمد أمين، وأحمد الزين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1939م.
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمود مصطفى حلاوي، ط 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان 1419هـ - 1998م.
7. التعريفات، للشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816هـ)، ط 1 مطبعة إحياء التراث العربي بيروت - لبنان 1424هـ - 2003م.
8. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بن أبي بكر الدمامي (ت 827هـ)، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، ط 1 بيروت 1418هـ.
9. التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد الفوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ومطبعة الحسيني، جسر رياض 1410هـ، 1417هـ - 1990م، 1996م.
10. جوهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط 1 دار العلم للملايين، بيروت 1987م.
11. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط 1 دار الكتب العلمية، بيروت 1413هـ - 1992م.
12. الحيوان، لعمرو بن بحر بن محبوب الكتاني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت 255هـ)، ط 2 دار الكتب العلمية، بيروت 1424هـ.
13. الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان ابن جني (ت 392هـ)، تحقيق: د. محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد (1990م).
14. الدرر اللوامع على معجم اللوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت 1331هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط 1 دار البحوث العلمية، الكويت 1981م.
15. ديوان ابن ميادة، تحقيق: سلمان داود القره غولي، وجبار تعبان جاسم، ط 1 مطبعة الآداب، النجف 1393هـ - 1973م.
16. ديوان أبي صخر الهذلي، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط 2 دار المعارف 1977م.
17. ديوان الادب أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت: 350هـ)، تج: دكتور أحمد مختار عمر، طبعة: مؤسسة دار الشعب للنشأة والطباعة والنشر، القاهرة، سنة: 1424هـ - 2003م.
18. ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي (ت 80ق هـ)، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 1425هـ - 2005م.

19. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، مصر 1384هـ - 1964م.
20. شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور بدون المختون، ط1 دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - مصر، 1410هـ - 1990م.
21. شرح التصريح على التوضيح - خالد بن عبد الله الأزهرى (ت 905هـ)، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي، لا ت.
22. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين (ت 686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1395هـ/1975م.
23. شرح اللمع، صنفه ابن برهان العكري، الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، تحقيق: د. فائز فارس، ط1 مطابع الكويت تائمز التجارية، الكويت 1404هـ - 1984م.
24. شرح المفصل، لابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 636هـ)، عالم الكتب - بيروت، مكتبة التنبي - القاهرة، لا ت.
25. شرح حمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت 609هـ)، تحقيق: الدكتورة سلوى محمد عرب، طبعة معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى 1419هـ.
26. شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: 421 هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1424هـ - 2003م.
27. شرح شذوهر الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط6 مطبعة السعادة، مصر 1953م.
28. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط1 بيروت، دار الجليل، لا ت.
29. لأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
30. المساعد على تسهيل الفوائد، الإمام بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي، مكة المكرمة 1400هـ - 1980م.
31. معاني القرآن، تأليف: أبي زكريا يحيى بن زباد الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السور، لا ت.
32. المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م.
33. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ - 1994م.
34. النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري أبي الحجاج يوسف بن سليمان ابن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت 476هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط1 منشورات معهد المخطوطات، الكويت 1407هـ - 1987م.
35. همع الموامع في شرح الجوامع، تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هندواوي، ط المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر لا ت.

الهوامش:

- (1) ينظر: العين: 156/7 مادة (أصل)، لسان العرب: 16/11.
- (2) الفروق اللغوية: 134.
- (3) ينظر: معجم مقاييس اللغة: 109/1 مادة (أصل).
- (4) ينظر: لسان العرب: 17/11 مادة (أصل).
- (5) ينظر: العين: 156/7 مادة (أصل)، لسان العرب: 16/11 مادة (أصل).
- (6) ينظر: العين: 16/11 مادة (أصل).
- (7) ينظر: لسان العرب: 16/11 مادة (أصل).

- (8) ينظر: العين: 126/2 مادة (فرع).
- (9) ينظر: المصدر نفسه.
- (10) ينظر: المصدر نفسه: 127/2 مادة (فرع).
- (11) ينظر: المصدر نفسه: 126/2 مادة (فرع).
- (12) ينظر: لسان العرب: 248/8 مادة (فرع).
- (13) ينظر: المصدر نفسه.
- (14) ينظر: المصدر نفسه: 250/8 مادة (فرع).
- (15) ينظر: الكليات: 87 مادة (أصل).
- (16) ينظر: الكتاب: 99/1.
- (17) ينظر: الأصول: 218.
- (18) ينظر: البنى النحوية: 69.
- (19) من هؤلاء المخدئين، عباس حسن، النحو الوافي، والدكتور علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي.
- (20) شرح التسهيل: 275/1.
- (21) خزانة الأدب للبغدادي: 266/6، البيت بلا نسبة لرجل من نحش من أهل الجاهلية.
- (22) شرح التسهيل: 336/1.
- (23) ينظر: الكتاب: 72/1.
- (24) ينظر: شرح الرضي: 237/1.
- (25) ينظر: المساعد: 230/1.
- (26) ينظر: الارتشاف: 1115/3، والتذييل والتكميل: 26/4.
- (27) ينظر: المغني: 394، وأوضح المسالك: 197/1.
- (28) ينظر: شرح الرضي: 237/1، وشرح التسهيل: 309/1، والتذييل والتكميل: 26/4، والجمع: 12/2.
- (29) ينظر: شرح الرضي: 237/1، والتذييل والتكميل: 26/4، والارتشاف: 1115/3.
- (30) ينظر: شرح ابن يعيش: 53-52/3.
- (31) المختص: 43. نسبه إلى غالب بن الحارث، الوافر.
- (32) شرح التسهيل: 27/2.
- (33) خزانة الأدب: 330/10.
- (34) شرح التسهيل: 157/2 - 158.
- (35) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي: 308 304/2، 344.
- (36) الكتاب: 499/3.
- (37) ينظر: الإنصاف: 542/2 - 549، رقم المسألة (72).
- (38) ينظر: المرتجل في شرح الجمل، ابن الحشاش: 120.
- (39) ينظر: الكليات للكفوي: ص 125 - 126.
- (40) ينظر: الجنى الداني: 546 - 549.
- (41) شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ: 115/1، وجمع الهوامع: 136/2، البيت بلا نسبة في الجنى الداني: 549.
- (42) الأشباه والنظائر في النحو: 134/3، وجمع الهوامع: 9/3.
- (43) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمخدئين: ص 183.
- (44) ينظر: شرح التسهيل: 124/1.
- (45) المصدر نفسه: 124/1 - 125.
- (46) الأصول في النحو: 115/2 - 116.
- (47) الخصائص: 321/1 - 322.

- (48) شرح التسهيل: 125/ - 126.
- (49) ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: 908/2.
- (50) ينظر: المصدر نفسه: 913/2 - 914.
- (51) شرح التسهيل: 125/1.
- (52) ترشيح العلل في شرح الجمل: 341.
- (53) التذيل والتكميل: 145/2.
- (54) هم الهوامع: 197/1.
- (55) ينظر: شرح الكافية الشافية: 633/2.
- (56) شرح التسهيل: 150/2.
- (57) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 429/1.
- (58) ينظر: ارتشاف الضرب: 209/4.
- (59) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: 407/2.
- (60) ينظر: تعليق الفوائد: 15/5.
- (61) شرح التسهيل: 150/2.
- (62) هم الهوامع: 12/5.
- (63) البيت من أبيات الفرزدق يهجو فيها جريرا، ديوانه: 173، وهو من شواهد: الأثموني: 318/1، والتصريح: 312/1، والجمع: 26/2، 81.
- (64) هو ضياء الدين بن العلي، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، وقال السيوطي: ولم أقف على ترجمته، ينظر: بغية الوعاة: 370/2.
- (65) ارتشاف الضرب: 209/4.
- (66) المساعد على تسهيل الفوائد: 430/1.
- (67) الكتاب: 126/3 - 129.
- (68) التصريح بمضمون التوضيح: 409/2.
- (69) نقل السيوطي هذا الرأي عن أبي حيان، هم الهوامع: 12/5.
- (70) ينظر: تعليق الفوائد للدمامي: 15/5.
- (71) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف: 723/2.
- (72) اقتد مخنوق: أي يا مخنوق، يضرب لكي مشفوق عليه مضطر، ويروى اقتدى مخنوق. مجمع الأمثال للميداني: 78/2.
- (73) شرح التسهيل: 282/3 - 283.
- (74) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 390/1.
- (75) قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المتوفى سنة 130هـ، وهو تابعي مشهور، كان إمام أهل المدينة في القراءة، ينظر: حجة القراءات للإمام أبي زرعة عبيد الرحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني: 63.
- (76) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 569/1.
- (77) الكتاب: 209/2.
- (78) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 557/1.
- (79) أصبح ليل: وهو مثل يضرب في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر. مجمع الأمثال: 403/1 - 404.
- (80) أطرق كرا: وقام المثل هو: أطرق كرا إن النعام في القرى، وهو مثل يضرب للذي ليس عنده ناء ويتكلم، فيقال له: أسكت. مجمع الأمثال: 431/1 - 432.
- (81) الكتاب: 230/2 - 231.
- (82) رد المرد قول سيبويه في هذا الباب: (وقد يجوز حذف يا من النكرة)، ومجيبه بالبيت جاري لا تستنكري غديري، والأمثال، وقال: (أخطأ في هذا كله خطأ فاحشا)، يعني أن هذه الأسماء معارف بالنداء، وقد جعلها سيبويه نكرات وادعاء المبرد هذا هو الخطأ، والعجب منه كيف ذهب ذلك عليه؟ أيتوهم أن سيبويه يعتقد أن (مخنوقاً وليلاً) نكرات وهو يضمها بغير تنوين؟ فإنما معنى حذف (يا) من النكرة يعني ما كان نكرة قبل النداء فورد النداء فصار معرفة من أجله).
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: 569/1.
- (83) الكتاب: 197/2.

- (84) شرح التسهيل: 283/3.
- (85) نظرية إيقاع الشعر العربي: 44.
- (86) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 100-101.
- (87) ينظر: المصدر نفسه: 100-101.
- (88) الحدود في النحو: 40.
- (89) الخصائص: 50/1-51، 76، 132، 180/3-181.
- (90) أصول التفكير النحوي: 176.
- (91) ينظر: المزدوج في العربية، د. جواد كاظم عناد: 102.
- (92) الكتاب: 20/1-21.
- (93) النكت: 126/1.
- (94) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسرياني: 52/1.
- (95) يقول العكبري في شرح اللمع: 531/2 (وأصل التصرف للفعل).
- (96) ينظر: التوطئة: 119، والمختصر في النحو: 151.
- (97) المصدر نفسه.
- (98) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: 14، وينظر: الأصول: 38/1.
- (99) نتائج الفكر للتسهيل: 66.
- (100) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: 143.
- (101) شرح عيون كتاب سيبويه: 16.
- (102) شرح التسهيل: 102/1.
- (103) ينظر: المصدر نفسه: 102/1-103.
- (104) شرح التسهيل: 44/1.
- (105) ينظر: شرح التسهيل: 44/1-45.
- (106) الخصائص: 163/1.
- (107) يقول ابن مالك في متن الألفية: 112
- وفك حيث مرغم فيه سكن لكونه بمضر الرفن اقترن
نحو حلت ما حلتته وفي جزم وشبه الجزم تغير فني
- (108) الغرة: 207/1.
- (109) المصدر نفسه.
- (110) شرح التسهيل: 44/1.
- (111) ينظر: شروح التسهيل: ، والتذييل والتكميل: 138/1-139، تمهيد القواعد بشعر تسهيل الفوائد، وناظر الجيش: 245/1، شرح التسهيل للمرادي: 86/1، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني: 132/1-133.